حقائق سريعة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق

برنامج سيادة القانون

نظراً إلى الظروف السياسية والأمنية المعقّدة في العراق والتحديات التي تواجهه، يستثمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منع النزاعات ويساعد في تعزيز سيادة القانون مع تركيز خاص على الأمن والعدالة. وفي إطار برنامج سيادة القانون، تتواصل جهود البرنامج الإنمائي دعماً للحكومة والمجتمع المدني والمجتمعات التي تناضل من أجل بناء مؤسسات أقوى وأكثر مساءلة وشرعية ومجتمعات قادرة على مواجهة الأزمات.

مؤتمر برلماني للجان الأمن وا لدفاع الإقليمية يناقش في القاهرة إصلاح القطاع الأمني. تصوير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العرا ق\2016

دور برنامج سيادة القانون

عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيسان (أبريل) 2015 شراكة استراتيجية مع مكتب مستشار الأمن الوطني لمساعدة الحكومة في متابعة تطوير الأمن والعدالة ووضع خارطة للإصلاح عبر إصلاح القطاع الأمني. ويتضمن ذلك الأولويات اللازمة على المدى القصير والمتوسط والطويل لتعزيز كفاءة قطاع الأمن العراقي وفاعليته ومساءلته، وضمان تنسيق بنّاء لمشاريع الإصلاح المستقبلية. يشمل العمل كذلك تحسين قدرات المجتمع المدني ولجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب، وتعزيز التعاون في مجاليْ الحوكمة الديموقراطية والإشراف على إصلاح القطاع الأمني.

مع وجود أكثر من 3.4 مليون نازح داخلي ولاجئ سوري في العراق، يواصل البرنامج الإنمائي تحسين المساعدة القانونية لهم وللناجين من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. يتمّ ذلك عبر مراكز مساعدة قانونية تقدم الحماية بالدعم والتوثيق القانونييْن، مثل إصدار شهادات ميلاد لأطفال مقاتلين مجهولي المصير من تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" وشهادات طلاق لنساء أرغِمن على الزواج من مقاتلين في التنظيم، وتقديم الدعم النفسي.

حقائق وأرقام

- إعداد **استراتيجية الأمن الوطني** وتصديقها من قبل الحكومة
- إعداد **استراتيجية القطاع الأمني** وإحالتها على السلطات المعنية
- تصديق الحكومة **قوانين إصلاح** لوزارة الداخلية وجهاز مكافحة الإرهاب
- **46** ممثلاً عن المجتمع المدني أشركوا في تعزيز الإشراف المدني على إصلاح القطاع الأمني
- **12,036** من النازحين واللاجئين استفادوا من مراكز المساعدة القانونية في قضايا تتعلق بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والتوثيق القانوني
- **12,356** من النازحين واللاجئين استفادوا من 355 جلسة توعية

نتائج رئيسة

تجلّى دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجالي الأمن والعدالة عبر الإصلاح وتحسين وصول النازحين إلى العدالة، محققاً الآتي عام 2016:

- **الأمن والعدالة:**

ـ إعداد مجلس الوزراء استراتيجية الأمن الوطني وتصديقها في آذار (مارس) 2016، لتشكل أساساً لاستراتيجية إصلاح القطاع الأمني التي رفعت إلى مستشارية الأمن الوطني والأطراف المعنية للمراجعة بعد 23 جلسة عمل عقدتها لجنة إصلاح القطاع الأمني.

ـ تصديق الحكومة قوانين إصلاح لوزارة الداخلية وجهاز مكافحة الإرهاب في آب (أغسطس) وأيلول (سبتمبر) 2016.

ـ تبنّي إطار الشراكة الاستراتيجية لإصلاح القطاع الأمني وتنفيذه عبر اجتماعات فصلية لتحسين التنسيق والإشراف وتناغم النشاطات.

ـ بدء إعداد خارطة طريق وإطار عمل للشرطة المحلية في مرحلة ما بعد التحرير، وعرضهما على وزارة الداخلية بناءً على طلبها.

ـ تحسّن التعاون بين لجان مجلس النواب للأمن والدفاع، وحقوق الانسان، والمرأة، والنزاهة، ومنظمات المجتمع المدني، وذلك بعد تأسيس مجموعة عمل المجتمع المدني لإصلاح القطاع الأمني، ووضع خطة عمل مشتركة لتعزيز الإشراف المدني على ذلك وتنفيذها بمشاركة أكثر من 46 ممثلاً عن المجتمع المدني من بغداد ودهوك والسليمانية وكربلاء والنجف والبصرة والقادسية والمثنى وكركوك.

ـ دراسة التعاون الإقليمي في مجال إصلاح القطاع الأمني بين العراق

ومصر والأردن وتونس كأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي، خلال مؤتمر عقد لهذه الغاية في كانون الأول (ديسمبر) 2016 في القاهرة.

- إحراز تقدّم في العدالة الجنائية عبر تأسيس مجموعة عمل خاصة برعاية نائب مستشار الأمن الوطني ورئيس المحكمة الاتحادية العليا. عقدت الجلسة الأولى في تشرين الثاني (نوفمبر) 2016، وتنظم اجتماعات فصلية لتحديد أولويات الإصلاح المؤسسي دعماً لاستراتيجيتيْ الأمن الوطني وإصلاح القطاع الأمني.

- بناء قدرات 120 مسؤولاً وممثلاً عن المجتمع المدني عبر 40 جلسة تدريب وعمل حول الإصلاح التشريعي والأمني، وإعداد السياسات، والحوكمة والإشراف الديموقراطيين، ودور مجلس النواب والمجتمع المدني في إصلاح القطاع الأمني وتعزيز مفهوم النوع الاجتماعي.

- **وصول النازحين إلى العدالة:**

- 12,036 من النازحين واللاجئين، 80 في المئة منهم نساء، استفادوا من ستة مراكز للمساعدة القانونية في أربيل ودهوك والسليمانية وبغداد في قضايا تتعلق بالعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والتوثيق القانوني.

- 12,356 من النازحين واللاجئين استفادوا من 355 جلسة توعية.

- بناء قدرات 109 موظفين لدى الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ومديرية مناهضة العنف ضد المرأة، ومنظمات غير حكومية شريكة في بغداد وإقليم كردستان العراق، 35 في المئة منهم نساء. جاء ذلك عبر خمس دورات تدريبية على حقوق الإنسان، والعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، والمساعدة القانونية، وتعقب الحالات، وإعداد التقارير، والتوثيق، وإجراء التحقيقات.

- العمل على تحقيق رؤية حديثة لتحسين الوصول إلى الأمن والعدالة من خلال مقاربة معدّلة لمنهجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة القانونية، تقدّم الخدمات عبر "نموذج الاستجابة المنسّقة".

تمويل برنامج سيادة القانون

أنفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 4,117,166 مليون دولار أميركي لدعم برنامج سيادة القانون عام 2016:

الجهة المانحة	المبلغ (دولار أميركي)
هولندا	$1,351,333
الدنمارك	$891,350
المملكة المتحدة	$767,349
اليابان	$658,744
مكتب دعم السياسات والبرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	$350,000
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	$98,390

حول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق منذ عام 1976، ويلتزم دعم حكومة العراق وشعبه خلال الانتقال نحو المصالحة والإصلاح والاستقرار. يتنوّع دعم البرنامج من تعزيز سبل العيش الطارئة والحوار المجتمعي في مناطق متأثرة بالأزمات، مروراً بمنع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي بين اللاجئين السوريين والنازحين، وصولاً إلى المساعدة في استقرار المناطق المحرّرة حديثاً عبر مشروع إعادة الاستقرار. يشمل الدعم كذلك التخطيط القائم على المناطق، وإصلاحات الحوكمة، واللامركزية، وسيادة القانون، والبيئة وتغيّر المناخ.

تلقت هذه النازحة الأيزيدية مساعدة قانونية من البرنامج الإنمائي في دهوك بعد تحريرها من تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام". تصوير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/2016

يساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كشريك أساسي، في العملية الديموقراطية والحوكمة في العراق. وقدّم البرنامج دعماً فنياً في الانتخابات التشريعية الوطنية عام 2010، وانتخابات المحافظات عام 2013. وشكل دعمه الحكومة على الصعيديْن الفدرالي والإقليمي عاملاً أساسياً في ترتيب أولويات الأهداف التنموية للألفية (MDGs) وصون مكاسب التنمية. ويلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة البلاد في الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة (SDGs). عبر سجله الإيجابي في ميادين مختلفة، يمضي البرنامج نحو أجندة عصرية مرنة تأخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار، مع تركيز خاص على الاقتصاد والتلاحم الاجتماعي والمصالحة الوطنية من أجل مساعدة شعب العراق في التعافي وبناء مستقبل أكثر إشراقاً.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

نداء هلال، مستشارة إعلام وتواصل

بريد إلكتروني: nidaa.hilal@undp.org

هاتف: 3336 447 780 964+

شاميلا هيماثاغاما، مديرة برنامج سيادة القانون

بريد إلكتروني: chamila.hemmathagama@undp.org

هاتف: 3529 751 184 964+

iq.undp.org @undpiniraq @undpiniraq

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مجمع الأمم المتحدة - دي 2
المنطقة الدولية، بغداد، العراق
نيسان (أبريل) 2017

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.